

نقابة المستشفيات طلبت من السنيورة تعديل التعريفات في مقابل زيادة الرواتب

والخدمة التمريضية وبعض المستلزمات الطبية والفحوصات المخبرية، في حين ان كلفة الكهرباء والمحروقات وحدها عن كل سرير في اليوم هي ٢٠٠٠٠ ل.ل. فكيف يمكن الاستمرار مع هكذا مفارقة؟
٣- ان معظم الجهات الضامنة وبالرغم من تدني التعريفات هي في حالة عجز سنوي يتراكم لدى البعض منها منذ العام ٢٠٠٠ ودولتكم على اطلاع تام على الموضوع.
٤- ان المستشفيات حالياً تعاني من ازمة مادية حادة لم يعد بمقدورها تحملها وهي انعكست على المتعاملين معها من تجار وشركات وموردين الذين باتوا يحجمون عن إمدادها بمستلزمات عملها.

ازاء هذا الواقع، جئنا بكتابتنا هذا لنلفت انتباه دولتكم الى ان اي زيادة في الاجور اذا لم يقابلها زيادة موازية للتعريفات فلن يكون بمقدور المستشفيات تحمل اعبائها وتاليا تطبيقها».

يفوق عددهم الـ ٢٥٠٠٠ شخص ومعظم المستشفيات عاجزة عن تسديد اجورهم نظرا الى عدم توفر السيولة لديها، وذلك بسبب تأخر الجهات الضامنة الرسمية عن تسديد مستحقاتها التي يفوق لدى البعض منها الـ ١٢ شهرا من جهة، وتدني التعريفات المعتمدة من قبل هذه الجهات عن الكلفة الفعلية.

٢- ان تعريفات التقديمات الاستشفائية المعتمدة من غالبية الجهات الضامنة الرسمية موضوعة منذ العام ١٩٩٣، ولم يطرأ عليها اي تعديل، وفي مراسلات سابقة، كنا قد أوضحنا لكم مدى الاجحاف اللاحق بالمستشفيات جراء هذه التعريفات. مثالا على ذلك، وللتوضيح فإن التعرفة التي تسدها هذه الجهات عن اقامة المريض في الغرفة، تتراوح بين ٢٥٠٠٠ و٣٥٠٠٠ ل.ل. في اليوم بحسب تصنيف المستشفى، وهي تشمل المنامة والطعام

مع دفع موضوع تصحيح الاجور الى الامام من قبل المسؤولين وما يرافقه من

مواقف مؤيدة او رافضة، وجهة نقابة المستشفيات في لبنان كتابا الى رئيس الحكومة فؤاد السنيورة اوضحت فيه موقف القطاع الاستشفائي منعاً لأي تفسير خاطئ قد يفهم من اي تحفظ سيصدر عنها.

وجاء في الكتاب: «في اطار الجهود التي تبذلونها من اجل تخفيف وطأة الازمة المعيشية عن كاهل المواطنين، وحيث اننا سمعنا من الاعلام ان هناك توجهها من قبل الحكومة لزيادة الاجور، فإن نقابة المستشفيات اذ تتفهم دوافع هذه الزيادة، لا يسعها الا ان توضح موقفها من الموضوع نظرا الى تأثيره على عمل المستشفيات، سيما وان قيمة الاجور وملاحقتها تشكل نسبة تفوق الـ ٣٥٪ من الاعباء التي تتحملها المستشفيات.

١- ان العاملين في القطاع الاستشفائي

مطالبة الضمان باعادة النظر بتعريفات بعض التقديمات

النظر بها كلما تدعو الحاجة، نتمنى عليكم التفضل بطلب ادراج موضوع اعادة النظر بتعريفات التقديمات المذكورة اعلاه على جدول اعمال اللجنة في اقرب اجتماع، كي تتم اعادة دراستها واقرارها. ونحن مستعدون لمناقشة الامر على اسس علمية واضحة تتماشى مع البروتوكولات الطبية الموضوعية واسعار الخدمات والمستلزمات في لبنان، والتي لدينا دراسة جاهزة بشأنها. واثقين من تجاوزكم نظراً لاهمية الموضوع وتأثيره على استمرارية عمل المستشفيات ومستوى التقديمات، مع استعدادنا لوضع امكاناتنا كافة بتصرفكم على هذا الصعيد، وذلك لما فيه مصلحة الجميع.

المولود حديثاً، غرفة التوليد، غرفة العمليات، العمليات بالمنظار، الطوارئ، وحدة الاعمال الشعاعية وغيرها...
وفي ضوء الاكلاف المستجدة التي تتحملها المستشفيات من جراء تزايد غلاء المعيشة وارتفاع اسعار العملات وتأثيره على مستلزمات عملها كافة، وحيث ان الآلية المعتمدة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تقضي وعملاً بضمون المادة ١١٥ من النظام الطبي والفقرة ٣ من المادة ١٥ من العقد الموقع بين الصندوق والمستشفيات بقيام اللجنة الاستشارية الطبية العليا بدراسة واقتراح التعرفة لجميع ما يتعلق بفرع المرض والامومة واعادة

بتاريخ ٢٩ شباط / فبراير، وجهت نقابة المستشفيات كتاباً الى مدير عام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الدكتور محمد كركي تمت عليه فيه ادراج موضوع اعادة النظر بتعريفات بعض التقديمات على جدول اعمال اللجنة الاستشارية الطبية العليا في اقرب اجتماع لدراستها واقرارها. وقد جاء في الكتاب:

عطفاً على محادثتنا ومراسلاتنا السابقة المتكررة بشأن اعادة النظر بتعريفات التقديمات الاستشفائية المعمول بها من قبل الصندوق منذ العام ١٩٩٥، والتي اوضحت ادنى بكثير من الكلفة الفعلية لهذه التقديمات، خصوصاً في الاقامة العادية في مختلف اقسام العناية الفائقة، سرير